المحاضرة رقم 4 : صنع القرار في السياسة الخارجية

عرفت دراسة القرارات اهتماما بالغا و متزايدا باعتبار القرار عنصر اساسي في العملية السياسية إذ عرفه ديفيد استون " مخرجات النظام السياسي التيي توزع السلطة على اساسها القيم داخل المجتمع" وعرفه حامد ربيع " القرار السياسي نوع من الاعلان السلطوي على اسلوب التخلص من اي حالة من حالات التوتر من جانب الطبقة الحاكمة وعموما تنصب عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية على التركيز حول معرفة تفاعل الدولة القومية مع المؤثرات والظواهر الخارجية"

وبذلك فان عملية دراسة اتخاذ القرار هي عملية اجرائية شكلية لكنها ساهمت في ازاحة الكثير من الغموض التي إكتنفت السياسة الخارجية.فهي عملية معقدة ومتعددة المظاهروالاوجه والوصول الى قرار في السياسة الخارجية ليس بالامر الهين ورغم ذلك فان الطبيعة المستعجلة لبعض قضايا السياسة الخارجية تدعم صانع القرار على تجاوز العقبات واتخاذ قرار يضمن الحد الادنى من الاهداف .

إن اختيار القرار يتعلق في اساسه بوجود معايير ترشيد يمكن الاحتكام إليها تبدأ بالاقتناع المنطقي بالقرار الذي يبنى على مشاورات ومداولات تبحث فيها كل الجوانب المتعلقة بالقرار فمعايير الترشيد تشمل ما يلي مدى وضوح فكرة الهدف ، مدى توفر المعلومة .
والعنصر الرئيسي في صنع القرار في السياسة الخارجية هوالبيئة الخارجية بكل ابعادها و حقائقها و تفاعلاتها هنا يقول **هارولد سبروت** انه متى حدث توافق بين البيئة النفسية لصانع القرار و البيئة الحركية أي البيئة الفعلية التي ينفذ فيها القرار كان القرار ناجحا ،أي مدى ارتباط ذلك بتصورات صانع القرار عن الواقع وإقترابها منه.وقد يمكن إجمال العناصر الرئيسية للقرار في :
– البيئة الداخلية للقرار والتي تتكون من كل الاوضاع الداخلية المجتمعة التي تضغط على صانع القرار الخارجي .
– طبيعة النظام السياسي ففي الانظمة الديمقراطية يكون هنالك ضغط من مختلف الفواعل السياسية و المدنيةو تكون المشاركة في صنع السياسة الخارجية اكثر من الانظمة التسلطية التي تتميز بإنغلاقها .
– القدرات القومية كلما توفرت توسع نطاق الاختيار، وأعطى فرصا افضل لتنفيذ القرارات
– الضغط الناتج عن الحاجة الى اتخاذ القرار سواء داخليا او خارجيا .
– الهيكل التنظيمي فكلما كان الهيكل التنظيمي لاتخاذ القرارغير معقد كان إتخاذه اسهل

وعموما يقصد باتخاذ القرار في السياسة الخارجية مجموعة الخطوات والعمليات والاعتبارات التي توجه عمل المؤسسات التي تملك حق التصرف في الشؤون الخارجية لبلورة فعل أو سلوك أو قرار من بين مجموعة بدائل و إختيارات ممكنة لتحقيق أهداف محددة في البيئة الخارجية لكن المشكل أن هذه البدائل يكتنفها الغموض وعادة ما تحدث صراعات داخل مراكز صنع القرار لعدم وضوح البدائل والأهداف هنا يعتقد **جون بورتن** أنه يمكننا أن نتعلم الكثير حول المجتمع الدولي من خلال فحص مسار إتخاذ القرارات داخل الدول .

صعوبات إتخاذ القرارات :

- إن القرارات تتخذ من قبل أفراد سواءا في تنظيمات رسمية أو غير رسمية الذين يتأثرون بمجموعة من الإعتبارات الشخصية.
- عملية إتخاذ القرار تتم في إطار مجموعة من البيروقراطيات لها أهداف و مبادي و مصالح وقواعد و ضوابط تعمل في إطارها .

صنع السياسة الخارجية وصنع القرار فرق الدكتور عبد الهادي التهامي بين صنع السياسة الخارجية و صنع قرار السياسة الخارجية و تنفيذ السياسة الخارجية، حيث وجد أن:

- صنع السياسة الخارجية يعني مجمل النشاطات التي تنتهي إلى وضع الإطار العام للتحرك الخارجي للمجتمع من حيث أهدافه و مبادئه و توجهاته العامة وهي بهذا المعنى تتضمن مشاركة أجهزة وقوى و جماعات عديدة رسمية و غير رسمية .
- صنع القرار في السياسة الخارجية يعني تحديد البدائل للحركة المتاحة لمواجهة مشكلة أوموقف معين وجوهر تلك العملية يتمثل في الوظيفة المعلوماتية للأجهزة السياسية المسؤولة عن توصيل المعلومات والتقارير إلى أجهزة إتخاذ القرار في التوقيت السليم .
- تنفيذ السياسة الخارجية يعني تحويل القرارات و السياسات إلى برامج وآليات و نشاطات ترتبط بالتنفيذ لتقييم النجاح أو الفشل .

مراحل صنع القرار : قدم **دافيد إستن** نموذجا دقيقا لفهم مراحل إتخاد القرار إلا أنه بالرغم من أهمية هذا النموذج إلا أن بعض الدراسات المعاصرة ترى أنه بالغ في وصف كيفية إتخاذ القرارات أي كيف يتصرف المسؤولون في النظام السياسي ، إذ يرون أنه يجب إخراج عملية صنع القرار في السياسة الخارجية من الدوائر الرسمية وتوسعها الى التنظيمات العلمية و الأكاديمة حتى تقدم المادة المعرفية اللازمة و هو ما يفيد في هندسة جيدة لرسم القرار .

ويبدو أنه إذا كانت الكثير من أدبيات السياسة الخارجية تعتبر عملية إتخاذ القرار بمثابة المسألة الأكثر أهمية في فهم السلوك الخارجي فإن **سنايدر** يفضل إعتبارها مجرد وسيلة تفيد في معرفة بعض المتغيرات النسقية المؤثرة في مواقف السياسة الخارجية وهو ما يعني متغيرات أخرى لا يمكن إدراكها .

تمر عملية إتخاذ القرار في السياسة الخارجية بعدة مراحل تحديد الأهداف ، جمع المعلومات ، تحديد الوسائل ، تقييم النتائج والإنعكاسات .....إلخ هذه المراحل يمكن إجمالها في ثلاث مراحل رئيسية هي :

1-**المرحلة التحضيرية أي المرحلة السابقة عن إتخاذ القرار**: كلما كان التحضير والإعداد جيد كلما ساهم ذلك في زيادة نسبة النجاح إلا أن الطبيعة الإستعجالية لبعض المواقف في السياسة الخارجية تؤثر سلبا على عملية التحضيرو تؤدي إلى مخاطرات في السياسةالخارجية و تشمل مايلي :

- **مرحلة الإدراك** : يعتبر الإدراك العنصر الحاكم في صنع القرار وهو عبارة عن الصور والقناعات التي يحملها صانع القرار في السياسة الخارجية حول البيئة الداخلية والخارجية من هذا المنطلق أصبح المنطلق السيكلوجي من أهم منطلقات فهم السلوك الخارجي .لكن الإشكال المطروح في ميدان الساسة الخارجية هو مسألة المفاضلة بين البيئة النفسية و العملية في التأثير على إتخاذ القرار حيث أن **فرانكل** يرى أن الأهمية هي للبيئة العملية لأن بعض متغيراتها قد تهمل عند إدراك صانع القرار الأمر الذي يؤثر سلبا على قرار السياسة الخارجية وقد أثبت الواقع الدولي أن الكثير من المواقف المبنية على إدراك المسؤلين ترتبط في نجاحها بمدى حدوث توافق مع البيئة العملية و العكس يؤديّ إلى الإخفاق و الإنتكاس .

يتأثر الإدراك بعدة عوامل منها طبيعة ظواهر البيئة الخارجية بسيطةأو معقدة ،عادية أو مستعجلة وطبيعة الأطراف المهتمة بذلك الموقف وبالخيارات الإستراتيجية وكذلك بالتراكم التاريخي العقائدي والإديولوجيي...إلخ

- **المبادرة:** بعد إتخاذ صورة أولية من صانع القرار على ما يحدث في البيئة الدولية تأتي مرحلة المبادرة أي إتخاذ موقف بشأن موضوع هذا الحدث الدولي فهي تعني الإستجابة أو عدم الإستجابة للموقف الدولي إذ يحددون فيها أهمية أو عدم أهمية الموقف الدولي بالنسبة للمصالح العليا للدولة يقول **فرانكل** أنه مهما كان مصدر الدافع أو المحفز داخلي أو خارجي فإنه لا

يؤدي إلى أفعال في كل الأحوال تتوقف المبادرة على إهتمام أشخاص صنع القرار بالسياسة الخارجية وخبراتهم وتجاربهم ، كما ترتبط بطبيعة الدور الذي تلعبه الدولة في السياسة الخارجية المرتبطة بدور إقليمي أو دولي محدد بدقة في النسق الدولي تختلف عن دولة صغيرة غير معنية بذلك .وعلى الرغم من أن مصدر المبادرة هو متخذي القرار الرسميين إلا أنه قد تساهم أطراف أخرى فيها الرأي العام ،الأحزاب السياسية جماعات الضغط ....إلخ في صنع القرار خاصة في الدول الديمقراطية . كما تعني المبادرة إتخاذ موقف بشأن الظاهرة أو الحدث الدولي وهي الإستجابة أو عدم الإستجابة للإنعكاسات التي تترتب على الظاهرة الدولية لذلك يفترض أن هذه المبادرة تحدد الموقف ولا تقرر الإستجابة أو عدمها إلا إذا توفرت معلومات أولية لدى صانع القرار عن هذا الموقف أو الظاهرة الدولية و هذه المعلومات هي التي تحدد التصرف و يفترض أن يقرر الإستجابة او عدم الإستجابة بناءا على حسابات عقلانية و العقلانية في هذه المرحلة تثير عدة مشاكل منها :

1-توفر معلومات أولية لا تسمح بقيام حسابات عقلانية

2- يجب التمييز بين القضايا العادية أو الروتنية و بين القضايا المستعجلة و الخطيرة في نفس الوقت فالعادية فيها وقت معين لإتخاذ القرار أما المستعجلة لا تحتمل التأجيل خاصة في القضايا المتعلقة و المرتبطة بالسياسة العليا للدولة .

إن الكلام عن العقلانية يبقى أمر نسبي لأنه يجب توفر الخبرة ، في نهاية المطاف كل سياسة خارجية تدافع عن مجموعة من المصالح و مجموعة من القيم و هذه المصالح ليست منعزلة عما يحدث في البيئة الخارجية ،فكل حدث تكون له إنعكاسات على بقية الدول بمختلف الدرجات .لذلك الدول قد تجد نفسها مضطرة لإتخاذ موقف معين إتجاه هذه القضية لذلك يجب التوضيح أن المبادرة لا تعني في غالب الأحيان إتخاذ القرار أو القيام بفعل فهنالك أطنان من الملفات لم تتخذ بشأنها أي قرار و هذا ما يسمى في بعض الكتابات المبادرة السلبية و التي هي عدم إتخاذ قرار أي تأجيل قضية .

لكن مع ذلك إتخاذ موقف أي المبادرة الإيجابية له أهمية وإعتبار كبير في بعض الأحيان لأن إتخاذ القرار تكون له إنعكاسات و تداعيات مباشرة على أمن و سلامة الدولة و مصلحتها وعلى كذلك الأطراف المعنية بالحدث الدولي بالرغم من أن المبادرة الإيجابية تبقى

أحسن بكثير من السلبية لأنها تعني تفويت فرص الإستفتاء والمزايا التي تمنحها لمبادرة السلبية والتي تتميز بها الدول التي تعاني من مشاكل داخلية عادة ما تلجأ إلى عملية التأجيل

علاقة المبادرة بالعامل الشخصي الإستعداد لمواجهة المواقف الدولية تتوقف بنسب كبيرة على مستويات صانع القرار في السياسة الخارجية فهنالك شخصيات كريزماتية لها من الخبرة ومن الثقافة ومن التجربة ما يفيدها في المبادرة لأنها تستند إلى ركيز فكري وهذا ما يساهم في نجاح وحركية السياسة الخارجية وقد يميز السياسة الخارجية لدولة واحدة في فترة زمنية محددة .وهناك شخصيات على مستوى قمة الهرم تنقصها الخبرة والممارسة تتميز بالتردد وعدم المغامرة في قضايا السياسة الخارجية ما قد يفوت الفرصة على الدولة في الإستفادة من المزايا التي توفرها القضايا الدولية .

وقد لا تكون المبادرة من الشخص الأعلى بل قد يساعده البيروقراطيون الذين تتوفر لديهم الحنكة و تكون بإقتراح أحد المسؤوليين الفرعيين في وزارة الخارجية .

الموقف :ويعني التشخيص الدقيق للموقف من خلال تحديد مختلف المتغيرات و الإعتبارات التي تفسر ما حدث و قد يرجع الى الماضي والحاضر مع محاولة معرفة مختلف الأطراف المهتمة بالموقف مواقفها أهدافها .فإذا كان الموقف بسيطا فقد نكتفي بجمع المعلومات من طرف كل مؤسسات إتخاذ القرار أما إذا كان معقدا فإنه قد يستلزم تنصيب لجان لهذا الغرض واللجوء إلى مخططات ودراسات إستشرافية تضمن عدم الوقوع في أخطاء (الولايات المتحدة الأمريكية أنشئت كتابة الدولة للشؤون الخارجية 1947 كهيئة للتخطيط والإستشراف)

يعتقد أن تعريف الحالة أو الموقف في السياسة الخارجية تتوقف بالدرجة الأولى على العمل في المرحلة السابقة أي مرحلة التخطيط كلما كان التخطيط دقيق وناجح فإنه يساهم في تفادي إتخاذ القرار في ظروف غامضة ، في هذه الحالة يكون متخذ القرار على دراية بكل إعتبارات البيئتين الداخلية والخارجية ، ويسمح له من تشخيص القضايا بطريقة جد عقلانية .ماهي أطرافها ،مصالح و أهداف هذه الأطراف ،الإعتبارات التي تتحكم في كل طرف وفي الأخير بشكل عام ، ماهي النتائج التي تترتب على أي سلوك .

تعريف الموقف وتقييمه في السياسة الخارجية لا يرتبط فقط بهذه المعلومات ولكنه يرتبط بإقتراحات التصرف والتي هي عبارة عن بدائل قرارات تقدمها مجموعة من الهيئات قد تكون

منصوص عليها دستوريا وقد تكون أطراف غير واضحة وغير مصرح عنها دستوريا كجماعات المصالح و اللوبيات والأشخاص ...إلخ.إذا تعددت إقتراحات التصرف عادة ما تتم دراستها ومقارنتها بالواقع العملي وقد تبدو غامضة وقد تتطلب المزيد من المعلومات وأحيانا ما يكون صنع القرار يرجح لإقتراح الطرف الأكثر تأثيرا ماديا كلما كثرت إقتراحات التصرف كلما أدى ذلك إلى تعريف المواقف في السياسة الخارجية بشكل متناقض فتكون إقتراحات التصرف عن طريق التصفية ، التحليل والتحكيم، وأحيانا أخرى بتصرف جهة أخرى تمتلك الإمكانيات (لوبيات).

ويبقى الإقتراح بالتصرف يؤدي إلى موقف بطريقة معينة لا يمكن أن يكون ناجحا إلإذا أخذ مختلف الإعتبارات التي تحدث في البيئة الخارجية. فالقيام بالحسابات التي تفترضها العقلانية لا يجب أن تنحصر بطرف معين لكن كذلك بحسابات أطراف أخرى معينة بالقضية فلا ترتكز على طرف أ فقط بل تشمل كل الأطراف المعنية بالتصرف وماهي التأثيرات التي تتعرض إليها هذه الأطراف عند إختيار البدائل المتوفرة لديها .فتعريف الحالة في السياسية الخارجية يحتوي على جانب من النظرة المستقبلية والتكهن لدى كل الأطراف مما قد يؤدي إلى تداخل بين التخطيط و تعريف الحالة الموقف .

جمع المعلومات : يرى أغلب المهتمين بالسياسة الخارجية أن المعلومات هي التي تحول البيئة العملية إلى إدراك وقد زادت أهميتها بسبب تعقد قضايا السياسة الخارجية وتوفرها يزيد من تحقيق الأهداف إلا أن تنوعها وكثرتها تخلق مشكلة وقد تلجأ بعض الدول إلى التخلي عن المعلومات التي تتوافق مع إدراكهم رغم خطورة ذلك وقد تلجأ أخرى إلى وضع لجان لغربلتها. إلا أن ذلك يجعلهم رهنا لما ينتج عن هذه اللجان يقول **فاركاس** أن الفهم الواعي للسياسة الخارجية يجب أن يركز على أصناف وأنواع المعلومات التي توجه لدوائر صنع القرار ووسائل نقلها وتيرة وسرعة تحويل هذه المعلومات وعلى آليات فرزها وإنتقائها،هذه المرحلة مهمة جدا ويبني عليها القرار،فإذا كانت المعلومات صحيحة وجديدة كان القرار صحيحا،وكذلك فإن جمع المعلومات تفيد صانع القرار في ترشد إتخاذ القرار الصائب و العقلاني، لذلك يعتقد المحللون المعلومات أنها بمثابة الرابطة و الصيغة بين متخذ القرار والبيئتين الداخلية والخارجية .

البعض يعتقد بأنها الوسيلة لتحويل البيئة العملية في الواقع إلى بيئة نفسية،عند القيام بجمع المعلومات تعتمد الجهات المختصة على عدة مصادر(وكالات أجهزة دستورية) وقد تلجأ الدولة إلى أجهزة خاصة لجمع المعلومات عن قضية معينة (الإعتماد على الجامعات الخاصة ،الصحف ....) السلطة لا تعتمد على جهة معينة لجمع المعلومات ،وكلما زادت وتعددت مصادر المعلومات كلما كانت ذات مصداقية و فعالية .

الجانب السلبي هو أن المعلومات الكثيرة تؤدي إلى التضارب والتناقض وهذا يؤدي إلى تغليط صانع القراركما أسلفنا .يجب اللجوء إلى عملية التصفية وتصنيف المعلومات وتقييمها تقييما موضوعيا .في هذه العملية يلجأإلى تهميش بعض المعلومات التي يعتبرونها هامشية ومهمة غربلة المعلومات لا تعتمد على جهة واحدة بل عدة جهات وتتم عن طريق المناقشة والمداولة .وعندما يكون هنالك طرف واحد يهيمن على المعلومات يكون الإدراك خاطئ

تحديد الأهداف : تعد عملية تحديد الأهداف في هذه المرحلة ذات اهمية كبيرة لإرتباطها بالهندسة النهائية لمقاصد السلوك الخارجي غير أن جل الإقتراحات المرتبطة بالأهداف تخضع في التقييم لمدى عقلانية مصادرها وعلاقتها بالمصالح العليا للدولة .لا ترتبط في جميع الأحوال قرارات السياسة الخارجية بأهداف محددة نظرا لطبيعتها المتغيرة كما أن هنالك أهداف سرية أهداف معلنة بسيطة وقد تكون الثانية غطاءا للأولى . بعد الإنتهاء من جمع المعلومات وتصنيفها تبدأمرحلة تقديم الإقتراحات والنصائح فيما يتعلق بإتخاذ القرار كل إقتراح يحمل أهداف يهدف إلى تحقيقها ،هذه الأهداف تأخذ بعين الإعتبار المصلحة العامة و لكنه قد تحتوي على بعض الخلفيات والأهداف الخاصة للطرف أو الجهة التي قدمت هذا الإقتراح قد تحتوي على بعض الأهداف التي تحقق الأهداف الخاصة للطرف الذي قدم الإقتراح .عندما يحدث تناقض في الإقتراحات عادة ما يفصل صانع القرار في الأمر عن طريق معالجة كل إقتراح عن طريق مبدأين :العقلانية والموضوعية وعلاقتهما بالمصلحة العليا للبلاد .

كل دولة لها مجموعة أهداف وهي مرتبة أهداف السياسة العليا ،أهداف ثانوية وتحقق الدول أهدافها على حسب حاجاتها الخاصة و علاقتها مع الدول الأخرى لذلك يقال أن هنالك بعض الأهداف المشتركة بين كل الدول:

1-كل دولة تسعى إلى تدعيم الوحدة الإقليمية و الإستقلال الوطني بالرغم من أنها تختلف من دول إلى أخرى،فالوحدة الإقليمية تراقب الأقاليم بسط نفوذها بصفة مستقلة من خلال مجموعة من التشريعات و القوانين التي تهدف إلى تنظيم حياة أفراد المجتمع،أما الإستقلال الوطني و السياسي تعني نفوذ الدولة على إقليمها لا تنافسها عليها أي سلطة أو هيئة أخرى،فمن المفروض أن تتجه نحو تدعيم سلطة الدولة و إستقلالها مع تعاملها مع السياسة الخارجية،دون أن تتدخل الدول الأخرى.

2-الأمن الوطني: الوحدة الترابية و الإستقلال الوطني أي توفير الظروف الداخلية و الخارجية أي المحيط الذي تتواجد فيه الدولة و تتطور بحرية و دون تعرضها للأخطار تهدد إستقلالها ووجودها لا يمكن تحقيقه حتى من قبل الدول الكبرى.

الأمن المطلق هدف مستحيل لذلك يصبح الأمن نسبي و هو هدف الدولة في السياسة الخارجية،و تحقيق هذا يتطلب مجموعة من الإجراءات ذات طابع إقتصادي (تنمية-إستثمارات -تخطيط...) تساهم من ناحية في حد من وسائل التدخل و كذلك تساهم في الأمن الغذائي وهذه الإجراءات ذات طابع عسكري،هذه الإجراءات الهدف منها محاولة القضاء على أي خطر داخلي أو خارجييهدد الوجود الطبيعي للدولة.

وهناك إجراءات ذات طابع إجتماعي -ثقافي التنشئة السياسية ترجع الفرد واع لكل المصالح المرتبطة بدولتها وهذا يزيد من تماسك المجتمع وكلما كان كذلك صعب على الأطراف الخارجية إختراقها.

3-تحقيق المصلحة الوطنية: إصطلاح غامض وواسع تعبير مطاطي،توفير كل العوامل و القوى و الإحتياطات الضرورية لضمان أمن ورفاهية مجتمع معين و بهذا التعريف فالمصلحة الوطنية تشمل كل شيئ

-يجب التمييز بين المراحل

-مرحلة وستفاليا إلى الحرب العالمية الثانية،مرحلة توسيع المصلحة الوطنية

-بعد الحرب العالمية الثانية يعد تطور عوامل الإعتماد المتبادل تداخلت مصالح الدول الوطنية و أصبح لا يهم بالدرجة الأولى المصلحة الوطنية،فقد تكون للإعتماد المتبادل تداعيات على بقية المصالح الأخرى للدول لكن مع ذلك هناك أمور تميز مصلحة دول على أخرى رغم التداخل في المصالح

-مرحلة إختيار القرار: وتعني الإجماع على صيغة معينة لمواجهة مواقف السياسة الخارجية وذلك بعد توفر شروط و ضوابط عقلانية في الإختيار

-هنالك العديد من النظريات التي تعطي طابعا كميا وتقنيا في إختيار القرار (اللعبة نظرية الإحتمالات) إلا أن حقيقة الأمر أن الإختيار يبنى على المقايضة و المساومة و المنافسة بين البيروقراطيات المسؤولة .....صنع القرار

وقد لا تؤدي هذه العملية دائما إلى إتخاذ قرار فأحيانا قد تؤدي إلى التأجيل في إتخاذ القرار خاصة إذا كان الأمر يتعلق بالمصالح الحيوية للدولة،وتعتقد .....أنه من الأحسن البحث عن صغة لتفادي مشكل عويص بدل البحث عن حل له،غير أن التأجيل قد يؤدي إلى تفويت مزايا لذلك يجب أن يكون التأجيل وفق دراسة معمقة

إذا مرحلة إختيار القرار المناسب و الوقوف على بديل يرتبط بمجموعة من الظروف (المنافسة-التأثير) هذا نظريا من معايير العقلانية تحقيق الربح بأقل تكلفة.

هذا لا يتم إلا بإجراء تقييم و موازنة و مفاوضة بشكل نهائي بالإقتراحات و البدائل،فالإستقرار على قرار معين هو عبارة عن إقناع منطقي و موضوعي بكل مايعنيه مضمون القرار

المرحلة اللاحقة على إتخاذ القرار: و هي مرحلة تنفيذ القرار و مراجعة و شرح القرار و تعتبر.....هذه المرحلة مرحلة الإختيار الحقيقي لقرار السياسة الخارجية،و تحدد طبيعة القرارات بسيطا أو مركبا سهولة أو صعوبة تنفيذ القرار

-إن مسألة الوقوف على نجاح أو فشل عملية تنفيذ القرارات السياسة الخارجية فالمسألة نسبة و غير مرتبطة بمعايير دقيقة،معيار النجاح في الغالب هو تحقيق الأهداف بتكاليف قليلة،كما أنه يبدوا فشلا في هذه اللحظة قد يبدو نجاحا في مرات أخرى،فالأمر هنا مرتبط بإستراتيجية عامة تمشي عليها الدولة مثل حالة النزاعات المعقدة

-إن....إتخاذ القرار خاصة في المواضع المتعلقة بالأمن القومي تطرح مشاكل كبيرة لذلك يلي صناع القرار إلى.....هذه القرارات لإكسابها الشرعية على قرار السياسة الخارجية .....للبئتين الداخلية و الخارجية خاصة هذه الأخيرة التي لها أعداء و منافسين و تخلق مصادر التبرير حسب طبيعة الموضوع

-الشرح و التبرير: عندما تتخذ الدولة قرار معين لأهداف كثيرة من بينها السلطة و النفوذ و البحث عن السلطة و النفوذ أصبح يرتب مسؤولية دولية التي هي أمر معقد في

العلاقات الدولية،فمنهما كان القرار الذي تتخذه الدولة فإنه يترتب عنه المسؤولية لذلك فالعبئ الثقيل التي ترتبه المسؤولية يدفع متخذ القرار إلى البحث عن الأطر و الطرق و الوسائل التي تمكنه من شرح قراره و تبرير السلوك الذي قام به حتى يصبح هذا السلوك شرعيا،فقضية قبول شرح صانع القرار ترتبط بالدرجة الأولى بطبيعة القرار المتخذ و في البيئة الخارجية يجب التبرير أكثر من التبرير في البيئة الداخلية،ولذلك في مثل هذه الحالات عادة ما تلجأ الدول إلى وسائل إقناع غير وطنية،و من هنا تستطيع الدولة أن تضفي نوع من الشرعية وسائل تبرير السياسة الخارجية تختلف من وقت لآخر،في بعض الأحيان تلجأ الدولة لمصطلح المصلحة الوطنية و أحيانا إلى الوسائل و الأسس العقائدية و الدينية،إلا أنها أحيانا أخرى هي وسيلة للتهرب من المسؤولية و من النتائج التي تتسرب على الأخطاء التي إرتكبها عن سلوك معين.

وفي هذه الحالة عادة ماتستعمل لشرح و تبرير سلوكات متخذي القرار في السياسة الخارجية،و كل هذه المراحل هي مراحل تحضيرية لا تترتب عليها نتائج فالعكس بالنسبة للمراحل التنفيذية،ولذلك عادة ما تنصب حول تقييم و تعديل و تكملة النقائص